آفاق الحضارة الإسلامية، أكاديمية العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية
السنة الثامنة عشرة، العدد الأول، الربيع و الصيف، ١٤٣٦ هـ .ق، ٨٧ – ١١٥

نظرة حديثة إلى القديم والجديد في المجال الفقهي والمذهب الشافعي

سيدمحمد موسوي مقدم*

ليلا ثمني، مريم خادمي*****

الملخص

يعتبر الإمام الشافعي رئيس المذهب الشافعي وأحد أئمة أهل السنة الأربعة، تتلمذ ولأسباب مختلفة لدى العديد من الأساتذة، مؤسس منهجي الفقه والأصول، هذين المذهبين اللذين قام أحدهما في العراق والآخر في مصر، واتسعا مع مرور الزمن، ليصبحا فيما بعد المذهبين الشافعيين القديم والجديد، ومن خلال التدقيق في آثار الإمام الشافعي بهدف الكشف عن الاختلافات فيما بين المذهبين، يمكن العثور على نظريات مختلفة. فالبعض رأى الاختلاف لا يتجاوز حدّ بعض الأقوال لذا قام بتقسيمها إلى الأقوال القديمة والجديدة، وآخرون وجدوا الاختلاف جلياً في الفقه، والبعض أيضاً رأى الاختلاف يطال قسماً وسيعاً من المذهب الشافعي بعينه. هذه المقالة تركّز السّعي حول التحقيق في الأقوال، الأسباب والوثائق المختلفة للوصول إلى الاختلاف الأساسي والجذري فيما بين المذهبين الشافعيين القديم والجديد، وفي ظل ذلك يسهل فهم التغييرات الحاصلة في جانب الفقه الشافعي وإخضاعها للتدقيق. ووفقاً لهذا

* أستاذ مساعد، برديس الفارابي، جامعة طهران sm.mmoqaddam@ut.ac.ir
** طالبة الدكتوراه في قسم المذاهب الفقهية، جامعة الأديان والمذاهب، قم المقدسة leilasamani@yahoo.com
*** طالبة الدكتوراه في قسم المذاهب الفقهية، جامعة الأديان والمذاهب، قم المقدسة (الكاتب المسوول) khademi90@ut.ac.ir

تاريخ الوصول: ١٣٩٤/٣/١٢، تاريخ القبول: ١٣٩٤/٥/٢٩

البحث المعمّق تأتي النتائج ذات قيمة عالية، من جملتها أنه حتى وفي حال القبول بوجود المذهب الشافعي القديم، فإنّ الأدلة مشيرة إلى إعراض الإمام الشـــافعي عن هذا المذهب الأخير.

الكلمات الرئيسة: محمد بن ادريس الشّافعي، فقه الشافعي، المذهب القـــديم، المذهب الشافعي الجديد.

١. المقدمة

من خلال مطالعة المذهب الشافعي يعترضنا الكثير من هذه العبارات «قال في القديم» و «قال في الجديد»، بحيث تشد الباحث نحو التفكير في إمكانية أن يكون الشافعي هو المؤسس للمذهبين القديم والحديث معاً؟! وذلك مما لفت إنتباه بعض محققي المذهب الشافعي، بما حملهم إلى تخصيص أطروحاتهم في مرحلة الدكتوراه في مجال البحث وإثبات نظرياتهم حول هذه المسألة. بعضهم ذهب إلى أن كلا القولين القديم والجديد ينسبان إلى الشافعي، وآخرون رأوا الإختلاف خاصاً في مجال الفقه، فيما أشارت فئة أخرى إلى أن مجال القديم والجديد وسيع ويشتمل في حد ذاته المذهب الشافعي بمجمله. وهكذا فإنّ المحقق الذي يجتهد للعثور على نظرية الإمام الشافعي، يرى في أول الأمر هذا الكمّ من التعدد الذي حُمّل المذهب به، ولذا فهو في تحقيقاته يقع في مشكلة الحيرة والتشتت، بسبب إمكانية وجود مبنيين في كلّ موضوع.

إنّ ما يجب أن يكون الملاك الأهمّ أمام كلّ باحث في مجال المذهب الشافعي هو وجهة نظر الشافعي نفسه، لكن حين يواجه هذا المحقق نظريتين مختلفتين تحت عنوان «المذهب الشافعي القديم» و «المذهب الشافعي الجديد» يقع فريسة التردد، ولا يعود بإمكانه القبول بأن شخصا واحدا قد قام بالإدلاء بنظريتن مختلفتين في موضوع واحد، وهذه المسألة تبدو أكثر حدة عندما يتمّ الخوض في التفاوت بين المذهبين القديم والجديد وإيجاد الكثير من النظريات المتعددة والمتفاوتة بشكل مثير للتعجب، إلى درجة جعلت العلماء الكبار ينكرون تعدد المذهب الشافعي واختلاف القديم والجديد في مجال فقه الشافعي، وبعض آخر يلخص

الاختلاف في الأقوال فحسب، ولذا يجب البحث بدقة وبشكل كامل في هذه المسألة بهدف الإجابة عن كلّ تلك الأسئلة.

خلال التعرف على نظرية المذهب الشافعي حول أحد الموارد المطروحة، يمكن إيجاد قولين على الأقل، وهذا مما لا يمكن تجنب الوقوع فيه، وهذا أيضاً هو ما عليه الحال في كلّ مذهب كما في الإمامية، إلا أنه يجب التّنبّه إلى أنّ تعدّد الآراء في مذهب واحد كالمذهب الشافعي، أمر يختلف تماماً عن تعدّد المذهب بحد ذاته.

هنالك عدد كبير من المحققين العظام كأبي زهرة الذي تناول في كتاب مختص بالتعريف بالمذهب الشافعي، مسألة القديم والجديد، كما أن هذه المسألة ذاتها كانت محط اهتمام عدد من الرسائل الجامعية و يمكن هنا ذكر بعضها، «القديم والجديد من أقوال الامام الشافعي» لمحمد سميعي وسيد عبد الرحمن الرستاقي، و«الإمام الشافعي في مذهبيه القديم» تأليف أحمد نحراوي عبد السلام و«القديم والجديد فى فقه الشافعي» تأليف لمين الناجى. لكن المقالة الوحيدة التي تم العثور عليها في هذا الشأن هي مقالة لدكتور محمد نبيل غنايم، تحت عنوان «القديم والجديد في المذهب الشافعي»؛ والتي تمّ خلالها نقد تعدد المذهب الشافعي والتدقيق في هذا الأمر، كما واستنتج من ذلك أنّ القديم والجديد للشافعى ليسا كما قال بعض الشافعيه و الباحثين من أنهما مذهبان مختلفان فى كل شيء بحيث يكون الجديد ناسخا للقديم على طول الخط وبشكل كامل، و إنما هما مرحلتان من مراحل النمو في فقه الشافعي متكاملتان و متداخلتان تتفقان كثيراً و قد تختلقان قليلا فهما أشبه بالتعبير الحديث «وجهان لعملة واحدة».

في كلّ مجموعة من المجموعات المذكورة هنالك نظريات مختلفة يتمّ العمل على إثباتها، والتي يستفاد منها ويستند إليها في المقالة. لكن في هذه المقالة وضمن عرض وجهات النظر المختلفة معاً في مختلف المجالات القديمة والجديدة في المذهب الشافعي، قد تمّ التدقيق والبحث في البراهين والأسباب وميزان صحتها، وبعد البحث في ميزان مصاديق الاختلاف وتقييم منشأ الاختلاف بين القديم والجديد في المذهب الشافعي تمّ التوصل إلى طرح نظرية مغايرة.

٢. النّظريات المختلفة فيما يتعلق بالقديم والجديد في المذهب الشافعي

إنّ سؤال بماذا يرتبط المذهب الشافعي، هو أمر اختلافي، لذا ففيما يلي سوف يتم توضيح وجهات النظر المتعلقة بهذا الأمر، ثم سيأتي تبيين مفصّل لوجهات النظر المختلفة ويليه البحث في أسباب كلّ منها.

١.٢ انعدام صحة استخدام كلا الألفاظ القديمة والجديدة بطريقة مطلقة

يسري بين علماء الشافعية تفسير يتعلق بالألفاظ القديم والجديد منها، بحيث ينفي فريق منهم (صالحي، د.ت: ٥١-٥٣) وبشكل قاطع صحة إمكانية استخدام الألفاظ في كلا شقيها، على أنهم يعتقدون بأن الشافعي قد عدل في مصر عن أقواله الماضية، ويعود ذلك إلى مخالطته لعلماء مصر، واستماعه لأرائهم ووجهاتهم، والاستماع إلى آراء ليث بن سعد، ومعاصرته لأوضاع اجتماعية متفاوتة عما عايشه من أحوال في الحجاز و العراق، علماً بأنه من الطّبيعي تغيير وجهات نظر الشّخص تحت تأثير من العوامل المختلفة: كمرور الزّمن، صحبة العلماء والأساتذة المختلفين، سماع آراء الآخرين والاطلاع على الأوضاع الاجتماعية المتنوّعة، مما لا يمكن معه عدم التأثر والتّغير، واستنادا إلى ما سبق فمن غير المقبول نسب عدد من المذاهب أو الأقوال إلى الشافعي بعد وفاته. بل يمكن على أكثر تقدير القول بأنه قام بتغيير وجهته فحسب.

١.١.٢ استنتاج مما سبق

مع ما سبق من استدلال فإنّ هذا الفريق يكتفي بما تغير من نظريات معتبراً هذا التغيير طبيعياً ويراه عدولاً عن القول القديم (المدكور، ١٩٧٣: ٦٥٣). وهكذا فهم لا ينفون المنهجين الأصوليين أو المنهجين الفقهيين فحسب، بل ويرفضون وجود القول بالقديم والجديد كمنهجين قائمين يمكن الاستناد إليهما معاً، وفي الواقع فإنّ القول القديم أساساً لا يمتلك شيئاً من القيمة والاعتبار و لذا كان من الخطأ ذكره، وما يجب الاعتقاد بوجوده هو المذهب الشافعي فحسب دونما استعمال لأيّ من لفظي القديم والجديد.

٢.٢ نسب (القديم) و(الجديد) إلى فقه الشافعي

يعتقد الشيرازي (١٤٢٢: ١/ ٣٢-٣٣) والرملي (١٤١٤: ١/ ٤٢-٥٤) أنّ وجود الاختلاف فيما بين القديم والجديد موجود فحسب في أقوال الشافعي، وليس في المذهب بحد ذاته. أي أن لفظي القديم والجديد يتعلقان بالشافعي، ويقولون أنه من غير الصحيح نسب مذهبين لفرد واحد، فليس ممكناً لشخص واحد امتلاك مذهبين فعليين في آن معاً، وهذا لأنّ المذهب يطلق على مجموعة من الآراء والأقوال والاجتهادات والتأليفات التي يصدرها شخص صاحب طريقة خاصة ومتميزة عن الآخرين. بناء على هذا فإنه صحيح أن ما قام طلاب الشافعي بتوسيعه والعمل على تنميته في بغداد يختلف عما كان من آراء الشافعي في مصر، إلا أنها حصيلة عمل طلابه هو ولا يمكن نسبها إليه (الرستاقي، ١٣٨٦: ١٠٨-١١٠).

طبقاً لما سبق فإنه وفي كلّ مذهب هنالك بعض الآراء و الاجتهادات التي يطالها التغيير أو الإضافة، ولا يجوز مع ذلك رد كل من ينتج من آراء واجتهادات إلى مؤسس المذهب الأول، وبهذا فلا يمكن اعتبار القديم من الأقوال والجديد كلاهما كمذهبين منفصلين بل أنهما يعتبران بمثابة مذهب واحد.

يعتقد النحراوي أنه من الخطأ إطلاق لفظي قديم وجديد على مذهب ما، والمقصود من مذهب الشافعي في حقيقة الأمر الفقه والأصول في هذا المذهب واللذين لا يمكن فصلهما عن بعض أو تجزئتهما، بل هما مكملان لبعضهما والسبب الأصلي لخلق هذين الاصطلاحين هو التطور والتكامل التدريجي في هذا المذهب، وهما ممّا يمكن لمسه في الفقه والفكر الفقهي لهذا المذهب يقول النحراوي: «من الواضح أنّه لا يمكن اطلاق مصطلحي القديم والجديد على مذهب الشافعي وهو واحد، حيث أنه في العراق بدأ حضوره بشكل جديد ومبتدئ وكان من الطبيعي أن يعاني من بعض النقص كما هو حال باقي المكاتب الفقهية والعلمية الحديثة النشوء، إلا أن نمو و ارتقاء وتكامل هذا المذهب كان في مصر القديمة» (نحراوي، ١٤٠٨: ٢١٨). لذا فإن الشافعي كان لديه تغيير في ١٨ فتوى فحسب، وهذه التغييرات كانت تخص فقهه فقط وليس الأصول، فالفقه هو من الفروع، والفروعات عادة ما يطالها التغيير لدى المجتهدين، والاجتهاد يتبع التحولات الحاصلة على الزمان والمكان

والأشخاص والظروف لذا فالقانون يتغير أيضاً تبعا لاختلاف المجتهد من شخص لآخر (المصدر نفسه: ۲۱۰-۲۲۰).

لإثبات صحة هذا الادعاء في الرواية[1] استند إلى: «عن مسلم بن رواه أنه يقول: قلت لأحمد بن حنبل: أي مؤلفات الشافعي التي كتبها في العراق ومصر تحب أكثر؟، قال: بحسب وجهة نظري فإن الكتب التي تمّ جمعها في مصر هي الأكثر فائدة لأنّ الكتب التي كتبت في العراق لم تكن قد بلغت مرحلة النضوج الكافي، التي بلغتها في مصر حيث استطاع بالتحكيم والإصلاح تبديلها إلى كتب مدوّنة ومنظمة ومتكاملة وعرضها على الناس» (القواسمى، ۱٤۲۳: ۳۰۵؛ الرازى، ۱٤۲٤: ٤٦).

هنالك عدد في النظريات فيما يخص منشأ وجود قولي القديم والجديد لدى الشافعي، من جملتها أنه قيل بأن الإمام الشافعي كان وعن طريق القياس أو العمل بقول وفعل أصحاب الحكم، يقوم بتشخيص أمر ما وكان طلابه يقومون بنقله، إلا أنه كان فيما بعد ومن خلال وجوده في حضر أو سفر يسمع حديثاً صحيحاً واجداً لشروط الصّحة وهو مخالف لما قام سابقاً بإصداره كحكم، لذا فإنّ الشافعي وبمجرد اطلاعه على هكذا حديث كان يعدل عن قوله القديم ويقوم بإلغائه ويقبل على حكم جديد، وهذا ما عرف في ما بعد بقول الشافعي الجديد (احمديان، ۱۳۷۵: ۱۵۱-۱۵۷).

۳.۲ نسب (القديم) و(الجديد) إلى بعض أقوال الشافعي

فريق من العلماء (الناجي، ۱٤۲۸: ۲/ ۲۹۰) يقولون بفقه (القديم) و(الجديد) عند الشافعي، بمعنى أن الاختلاف ليس فقط في بعض الأقوال ومن جهة أخرى فإنه أيضاً لا يصل حد الاختلاف في المذهب، بل أن التغيير فقد استطاع أن يطال حدود الفقه فحسب.

معرفة أن القديم والجديد هما بمثابة المرادف للأقوال أو للفقه؟، فهذا يعتمد على ماهية علاقة الفقه بالقول (الرأي)؟، أهي علاقة تساوٍ أم تباين، عامة أو خاصة، في وجه من الوجوه أم يحكمها الإطلاق؟ يبدو أن هذا أمر فيه اختلاف. إلا أنّه يظهر بأن القول (الرأي) ذو معنى أعم من الآراء الفقهية، الأصولية والكلامية، الفقه هو الناظر على كل

الفقه وليس فقط مختصاً بعدد من الآراء. مع هذه المقدمة يمكن القول بأن القائلين بوجهة النظر هذه، يعتبرون مجموعة الشافعي الفقهية في حالة تغيير، وليس بعض الأقوال الفقهية فحسب وليس كلها بما يشمل ذلك الفقه والأصول والكلام عنده.

القائلين بهذه النظرية يعتقدون بأنّ ما طاله التغيير في حياة الشافعي هو فقهه، وهذا التغيير ليس له علاقة بمبانيه الأصولية إنما يرتبط بجانب الروايات فقط، فمثلا تثبت لديه روايات جديدة وأحياناً تخدش بعض الروايات ويبطل سندها، ولكن كلّ هذا ليس له علاقة بوجهته الاجتهادية، فالشافعي كان يوصي «إذا وجدتم حديثا صحيحاً لا شائبة فيه وكان يعارض احكامي الاجتهادية، فخذوا به لأن حكم هذا الحديث هو مذهبي». حافظ بيهقي يعتقد بأن كافة الأبواب التي تغيرت في كتب الشافعي الجديدة هي تلك التي قام حسن الزعفراني بروايتها، فيما عدا (كتاب الإجارة)، (كتاب الجنائز)، (كتاب الصداق)، (كتاب الحدود) و (كتاب الرهن الصغير) حيث أنه أبقاها كما كانت. (البيهقي، ١٣٩٠: ١/ ٢٥٥-٢٥٦).

المعتقدين بهذه النظرية يرون أن الأحاديث التي قام الشافعي ببناء مذهبه عليها هي ذاتها التي توصل إليها في الحجاز و العراق و اليمن، والمصادر التي توصل إليها في مصر لم تكن ذا تأثير مهم على فقهه الجديد، كما أن الأصول التي استخدمها الإمام الشافعي في فقهه القديم هي ذاتها التي استخدمها في فقهه الجديد (الناجي، ١٤٢٨: ٢/ ٢٩١).

٤.٢ نسب القديم والجديد إلى المذهب الشافعي

الإمام الشافعي كان في زمانه فقيها كبقية الفقهاء الآخرين في زمانه، لكن في الفترات التالية كان طلابه والمجتهدون الذين قبلوا طريقته الفقهية ــ الاجتهادية، يقومون طبقاً لذات الأصول و المباني باستنتاج و استنباط الأحكام الفقهية، وكنتيجة لذلك تمّ اطلاق اسم المذهب الشافعي على مجموع تلك الطرق الاستنباطية والاجتهادات والفتاوي والنظريات الشخصية لدى الشافعي سواء في الأصول أو الفروع الفقهية، وعلى كلّ حال فإنّ المؤسس لهذا المذهب هو الإمام الشافعي، والمعتقدين بهذه النظرية ينقسمون إلى فئتين، فئة ترى بأن

المذهب القديم هو المذهب المالكي، وأما الفئة الأخرى فترى أن كلا المذهبين القديم والحديث منسوب إلى الإمام الشافعي.

١.٤.٢ المذهب القديم تأييده المذهب المالكي، وبالتالى المذهب الجديد تأسيس الإمام الشافعي

مجموعة من العلماء يعتقدون بأنّ المذهب الشافعي القديم هو ذاته المذهب المالكي، أما المذهب الجديد فهو اجتهادي ومستقل للشافعي، والذي توصل إليه قبل حوالي ١٠ سنوات من وروده إلى مصر وبقي عليه إلى آخر حياته، فيما قام بتحسينات وتصحيحات جزئية فيه فحسب، وهذه الأقوال الجديدة رويت على أنها أقوال جديدة في مقابل تلك القديمة في هذا المذهب الشافعي المستقل (الشاشي، د.ت: ٢٠؛ ابوزهره، ١٤١٦: ١٢٨-١٣٠).

وحجة هذه المجموعة في قولهم هذا هو أنه أولاً: الإمام الشافعي قد نال درجة الاجتهاد المستقل قبل دخوله مصر بعشر سنوات وأعرض في ذلك الوقت عن المذهب (المالكي) القديم، وثانياً: أنه قال بعد دخوله مصر: «لا أسامح من ينقل من المسائل القديمة بإسمي» (القواسمى، ١٤٢٣: ٣٠١) بعبارة أخرى، حين كان الإمام الشافعي ينهي تحصيلاته الدينية والأدبية في مكة والمدينة وفي محضر من أساتذته الكبار في ذلك الزمان، كانت حلقات دروسه في المسجد الحرام قد جعلت سمعته تلفّ أرجاء البلاد الإسلامية، طوال هذه الفترة كان الشافعي يفتي بناء على نظريات أساتذته، إلا أنه وفي عام ١٧٥ سافر لأوّل مرة إلى بغداد (عاصمة الإسلام السياسية) وكتب (الرسالة) و(الحجة في الفقه) حيث جمع و أنشأ الكثير من الطلاب ورغم أنه قضى فترة قصيرة إلى عام ١٧٩ هناك إلا أنه لا أحد نقل بأنه وخلال هذه السنين الأربعة قد أحدث تغييراً في اجتهاداته في الأصول والفقه أو أنه عدل عن أحدها (القواسمى، ١٤٢٣: ٣٠١).

نُقل أنه في عودة له إلى بغداد عام ١٩٨ طلب منه تلميذ له وصل مرحلة الاجتهاد يدعى الكرابيسي، أن يعرض عليه كتبه واجتهاداته الحديثة في العراق، إلا أن الشافعي رفض ذلك و أوصاه بأخذ الموارد الفقهية والأصولية و اجتهاداته الأخرى من تلميذ له يدعى الزعفراني، لذا فإن كان قد قام بتغيير حتى و لو في قسم من نظرياته واجتهاداته في بغداد، لكان أفصح عن ذلك بنفسه ولما كان أرسل تلميذه إلى الزعفراني لاطلاعه بالأمر (المصدر نفسه: ٣٠١).

بناء على ذلك فإن الإمام الشافعي وإلى ما قبل ذهابه إلى بغداد كان يعتبر من أصحاب مالك وكان يدافع عن آرائه، ولم يكن يسعى لإيجاد مذهب مستقل أو آراء فقهية مستقلة، إلى درجة أنه لقّب بـــ (ناصر الحديث) لدفاعه عن فقه أهل المدينة في وجه أصحاب الرأي (ابوزهره، ١٤١٦: ١٢٨).

وهكذا وبناء على هذه النظرية فإنه يمكن القول بأن الشافعي كان يمتلك أقوالا قديمة وجديدة وأنه كان أيضا صاحب مذهب قديم وجديد، وكلا القولين القديم والحديث قد أخذا شكلهما في مذهبه الجديد.

٢.٤.٢ المذهبين الجديد والقديم كلاهما من تأسيس الشافعي، والجديد ناسخ للقديم

الجويني هو أحد المعتقدين بأن الشافعي هو المؤسس لكلا المذهبين، وكلاهما مختلف عما كان في ذلك الزمان من مذاهب (الجويني، ١٤٢٨: ١٦٢)، والمذهب القديم قد تمّ نسخه من خلال المذهب الجديد (الشربيني، ١٤١٥: ٤١)، ولأن مذهبه الجديد قد نسخ مذهبه القديم، فإنه يتوجب على الفقيه الشافعي المتمكن من الاستفادة من آراء الشافعي الجديدة، الامتناع عن الأخذ بالقديم منها بل ولا يجوز له الافتاء بحسب المذهب القديم (نحراوي، ١٤٠٨: ٢١٩-٢٢٠).

نقلاً عن كتاب المدخل (القواسمي، ١٤٢٣: ٣٠٧)، يعتقد قاضيزاده أن الإمام الشافعي ولـ٣ أسباب قام بتغيير اجتهاداته و إعادة النظر فيها بشكل كلي وجذري، وكذلك قام بتغيير الكثير من آرائه:

أولاً: مواجهته لكمّ كبير من الأحاديث والآثار التي لم يكن قد اطلع عليها من قبل؛

ثانياً: الاختلاف الثقافي والاجتماعي، والآداب والتقاليد والعادات المتفاوتة في كل من مصر والعراق؛

ثالثاً: الاستناد إلى القياس الجديد الذي غلب قياس مذهبه القديم.

القواسمي (المصدر نفسه: ٣٠٦) عرض هو أيضاً ثلاث أدلة على ادعائه بأنّ التغيير الأساسي في طريقة الشافعي والتي نتج عنها إيجاد المذهب الجديد في وجه مذهبه القديم:

الأول: التغييرات الاجتهادية عند الإمام الشافعي حدثت في منطقتين جغرافيتين مختلفيتين ومتباعدتين نسبياً وهي مصر والعراق (البعد المكاني).

الثاني: المؤلفات المصرية (الرسالة الجديدة) و(الأم) في الواقع هي اعادة نظر في كتابين (الحجة) و(الرسالة القديمة) وهي من المؤلفات العراقية عند الشافعي التي تمت بإضافة مواضيع كثيرة لتصل إلى تلك المؤلفات. وكنتيجة للتغييرات والتحولات الاجتهادية حيث ظهرت بشكل مذهبين فقهيين، بل ومختلفين في بعض المسائل من حيث المضمون ومن حيث الرواة أيضاً.

الثالث: تلاميذ الإمام الشافعي في العراق قاموا بتدريس وتدوين ونقل ونشر الاجتهادات الخاصة بالشافعي، و لم يكن بمقدورهم اللحاق بالشافعي إلى مصر للاستفادة من نظرياته الجديدة أو العلم بها، أما في مصر فكان هنالك تلامذة أخذوا بآراء الشافعي الحديثة وروّجوا لها بكل ما يملكون من قوة، إلا أنهم لم يحمّلوا أنفسهم عناء التّعرف على آرائه القديمة، وهذا أدى إلى ظهور مجموعتين منفصلتين من التلاميذ (المصريين و العراقيين) بحيث لم يكن لدى أحدهما أي اطلاع بما قد تمتلكه المجموعة الأخرى من روايات عن إمامهم، ورغم أن المؤسس مشترك و واحد إلا أن أغلب التعاليم مختلفة فيما بين المجموعتين.

تعرف الشافعي عبر تلامذة الأوزاعي في مصر على الأراء والنظريات الاجتهادية الخاصة به وكذلك على آراء بشر بن بكر البجلي، عمر بن أبي سلمة الدمشقي، وليث بن سعد، وعمل على مناظرتهم. ومن جهة أخرى تعرّف إلى تلامذة مالك ممن بلغوا رتبة الاجتهاد، و ألمّ إلماماً كاملا بالآراء الفقهية الجديدة وبآثار و روايات وأحاديث الرسول (ص) أيضاً، وكنتيجة لما سلف قام بتجديد النظر بشكل جذري في فهم النصوص والأحكام والاستنباطات من النصوص الشرعية، وبناء عليه تمّ تأسيس مذهبه الجديد (المصدر نفسه: ٣٠٨). حيث لم ينحصر مجال هذه التغييرات في الفتاوى و الاجتهادات الفقهية فحسب، بل طال مسائل أصول الفقه، ولذا فإنه أعاد كتابة (الرسالة) من جديد. في الحقيقة التغيير الذي حدث في مصر حصل بسبب مجالسة و مخالطة الشافعي لعلماءها وسماعه لآرائهم ونظرياتهم ومعايشته الأوضاع الاجتماعية المختلفة عن أوضاع العراق

والحجاز، وهذا أدى إلى قبوله لفكرة التغيير في الأصول و المباني و القواعد الاجتهادية، وهذه صورة أخرى من تغيير المذهب (صالحى، د.ت: ٥١-٥٣).

٥.٢ خلاصة لوجهات نظر علماء الشافعة المختلفة

بناء على ما جاء في الجزء السابق، فإن أولئك الذين تناولوا مسألة القديم والجديد في مذهب الشافعي بالبحث والتنقيب، ينقسمون إلى خمس مجموعات: الأولى تنكر و بشكل قاطع وجود مثل هكذا تمايز معتبرة كل التغييرات طبيعية و لا يمكن اجتنابها كما سنقوم بتفصيله أكثر فيما بعد، والمجموعة الثانية التي ترى التغيير مختصاً فقط ببعض أقوال الشافعي، والمجموعة الثالثة التي تنسب القديم والجديد إلى فقه الشافعي وكلا هاتين المجموعتين تنكر ما يدعى بمذهب الشافعي القديم، والمجموعة الرابعة التي ترى المذهب القديم مالكياً، و المجموعة الخامسة التي ترى أن مؤسس المذهب الشافعي القديم هو نفس الشافعي وكلا هاتين المجموعتين ترى المذهب الجديد ناسخاً للقديم. وبناء على ذلك فإنه أولاً: المذهب القديم الذي تأسس بواسطة الشافعي لم يتم إثباته. وثانياً: لو افترضنا صحة أن المذهب القديم قد أطيح به بيد الشافعي ذاته، وثالثاً: وجود هكذا اختلاف كبير بين كبار المذهب الشافعي، يبين بوضوح أنه ليس هنالك اتفاق على وجود المذهب القديم فحسب بل يمكن الادعاء بوجود اتفاق ضمني على بطلانه. لذا يمكن استنتاج أن هنالك اجماعاً على بطلان المذهب القديم بين أصحاب الرأي العلمي و التاريخي.

٣. التغيير في آراء الشافعي أمر طبيعي

علاوة على ما سبق، فإنه من الطبيعي تغيّر وجهات النظر مع مرور الزمن ولعله أمر لا يمكن تجنب الوقوع فيه في بعض الأحيان، وبعبارة أخرى فإن تعدد أقوال الإنسان تحت تأثير من العوامل المختلفة كالزمن، التعرف على نظريات جديدة، التتلمذ لدى أساتذة مختلفتين في آرائهم وربما متضادين بشكل كامل، والعيش في مجتمعات مختلفة في الثقافة، كلّ ذلك يجعل تغير الآراء طبيعياً، ولذا فبالنظر إلى مراحل حياة الإمام الشافعي ومراحل

تشكل مذهبه الثلاث، فإنه غير مستثنى من هذه القاعدة الكلية والعادية، ولذا فمن غير المقنع الاحتفاظ بوجهاته وآراءه القديمة ونسبها إليه.

وحياة الإمام الشافعي تنقسم إلى سبع مراحل، الأولى: من الولادة حتى بلوغه إلى قمة الأدب العربى، والثانية: من الورود إلى حلقات الفقه وحتى الاجتهاد في الفتوى، والثالثة: الاجتهاد في المذهب، والرابعة: القضاء بجانب التحصيل والاختلاط في المجتمع، والخامسة: تشكل آراء الشافعي القديمة في بغداد، والسادسة: بدء حلقات الشافعي للتدريس، والسابعة: إكمال المذهب الشافعي (في أخر سنة من عمره في مصر).

من خلال فحص الحوادث المختلفة في المراحل السبعة يمكن إيجاد السبب في تغيير وجهات نظر وأقوال الشافعي، لذا وبعد عرض هذه المراحل سيتم تبيان الأسباب.

٤. مسار تكوين المذهب الشافعي

تأتي أهمية دراسة منشأ إيجاد المذهب الشافعي من حقيقة أن فهم ظروف المهد الأول الذي ولد فيه المذهب ذو تأثير مطرد على فهم هذا المذهب ككلّ، بما في ذلك خصائصه التي كان يتميز بها في ذلك الوقت، وللكشف بدقة أكبر عن هوية القديم والجديد في المذهب الشافعي. فمن هذا المنطلق تمّ تناول سيرة المؤسس بالفحص و ذلك للتوصل من خلال معرفة الشروط المكانية والزمانية والتأثيرات من حوله، إلى فهم لثنائية المذهب الشافعي، ومراحل حياة الإمام الشافعي يمكن تقسيمها إلى سبع مراحل تسمح بفحص التأثيرات والمبادئ الفقهية والأصول بطورها الكلي ومدى أثر كلّ ذلك في سير تشكل المذهب (شافعي وآخرون، د.ت: ١/ ٥٥-١٤٩).

١.٤ المرحلة الأولى: منذ الولادة وحتى قمة آداب العرب

ولد الإمام الشافعي في عام ١٥٠ في غزة (ابوزهرة، ١٤١٦: ١٥)، (فلسطين). و في عمر السنتين أي بعد وفاة والده ادريس، سافر مع أمه إلى مكة (البغدادي، د.ت: ١/ ٥٩) حيث

التحق بالكتّاب في عمر الطفولة وفي عمر السابعة درس مقدّمات القواعد والعربية، متعلماً القراءة والكتابة، وحافظاً للقرآن، راكناً إلى كتابة الحديث (توكلي، ١٣٨٤: ١٣٠-١٣٢) وبعد ثلاث سنوات انشغل بتعلم الأدب، إضافة إلى تاريخ الرجال و الأنساب في المسجد (احمديان، ١٣٧٥: ١١). ثم و بهدف التعمق أكثر في الأدب العربى ذهب إلى قبيلة هذيل التي تشتهر بفصاحة لسانها بين العرب، حيث مكث هنالك عشر سنوات (توكلي، ١٣٨٤: ١٣١) لينهل بينهم ثقافة العرب ولسانها الأصيل، في هذه المدة حفظ ديوان شعراء هذيل بالتفصيل، أشعار زهير، امرؤ القيس، جرير، وديوان الشنقري، إضافة إلى الفروسية والرمي، كما أنه بلغ من الأدب مبلغا جعل الشاعر «الأصمعي» يقول: «كنت آخذ أشعار هذيل إلى شاب من قبيلة قريش اسمه محمد بن ادريس فيصححها» (احمديان، ١٣٧٥: ١٣-١٤).

٢.٤ المرحلة الثانية: منذ وروده إلى حلقة الفقه وحتى الاجتهاد في إصدار الفتاوى

إنّ البحث والمناقشة حول أهمية علم الفقه، والنقد الحاد والتوبيخ كلّ ذلك قد جذب محمد بن ادريس الشافعي نحو تذكر موقف للأوزاعي. فهو قد شهد في صغره مكانة ومنزلة الأوزاعي، والاحترام الذي كان يتمتع به. لذا فإن فِكرَ محمد قد تغير و بشكل كامل من البادية و الأدب وإلقاء الشعر إلى المسجد وحلقات دروس الفقه والتفسير والحديث.

فهو قد تعلم التفسير عند سفيان بن عيينه، والفقه والأحكام لدى مسلم بن خالد الزنجي، وقراءة *القرآن* لدى ابن كثير، والأحاديث مع ابن دينار و ابن مسلم و ابن شهاب و ابن عروة. و إضافة إلى ذلك فقد أخذ عن فقه ابن جريح، و فقه و تفسير و حديث سعيد بن سالم، داوود بن عبد الرحمن، عبد الرحيم بن عبد العزيز، ثم و في سن العشرين وصل إلى رتبة الافتاء (احمديان، ١٣٧٥: ٢٤-٢٨).

٣.٤ المرحلة الثالثة: أسفار الشّافعي طلباً للعلم ومرحلة الاجتهاد في المذهب

شهدت هذه المرحلة من حياة الشافعي أسفاراً كثيرة، والتي ورغم مصاعبها الجمّة و تكاليفها الباهظة والمشاكل السياسية ـ الاجتماعية، إلا أنها وفي حدود مدة قصيرة (حوالي سبع

سنوات) بلغت خمس أسفارٍ يمكن الإشارة إلى دافعها بأنه المشاكل العلمية، العملية والمالية. ففي عام ١٧١ سافر إلى المدينة بين يدي الإمام مالك قائد أهل الحديث، حيث صرف كلّ وقته خلال ثماني أشهر لتعلم تفسير الآيات والأحاديث واستنباط الأحكام الإسلامية (النحراوي، ١٤٠٨: ٥٨-٦٣). وفي عام ١٧٢ سافر إلى شمال العراق ومنطقة بلاد الشام حيث أصحاب الإمام الأوزاعي ليستقي طريقتهم، وفي عام ١٧٣ توجه نحو الكوفة وبغداد حيث التقاه هناك، وفي عام ١٧٤ عاد مرة أخرى إلى المدينة عند الإمام مالك وأدرك عدداً من الأساتذة منهم: ابراهيم بن سعد الأنصاري، عبد العزيز بن محمد، ابراهيم بن يحيى (المعتزلي)، محمد بن أبي سعيد و عبد الله بن نافع الصائغ (احمديان، ١٣٧٥: ٤٣-٥٩). وفي هذه الأسفار قام بنسخ الآراء والأبحاث والنقد والتقييم في مكتب أهل الرأي بالكوفة. ومكتب أهل الحديث في المدينة ومكتب أهل التفسير في مكة. حيث استطاع في سبع سنوات الانتقال من رتبة الاجتهاد في الفتوى إلى الاجتهاد في مذهب الإمام مالك، لذا وفي عام ١٧٩ وفي سن ٢٩ سلك مسيره إلى الاجتهاد المطلق (النحراوي، ١٤٠٨: ٥٤-٦٥).

٤.٤ المرحلة الرابعة: مرحلة القضاء بجانب التعلم ودخول المجتمع

عاد الشافعي بعد موت مالك إلى مكة بهدف الاستقرار والزواج. حيث كان مصعب الزبيري (أحد فقهاء وعلماء مكة المعروفين) مأموراً من قبل هارون بالسفر ليمسك بسدة القضاء في اليمن، فاصطحب الشافعي معه إلى هناك ليرافقه ويعمل بجانبه. حيث مكث الشافعي مدة قصيرة في مدينة نجران وكان موفقاً في عمله كقاضٍ ناجح ومشهور، وبقي يحتل هذا المنصب في القضاء لمدة أربع سنوات، وكان يخصص أوقات فراغه للعلم والتحصيل بين يدي أساتذة منهم:

مطرف بن مازن، هشام بن يوسف، عمر بن مسلمة (تلميذ الأوزاعي البارز)، يحيى بن حسان (تلميذ الامام ليث البارز) (القواسمي، ١٤٢٣: ٦٤-٧١). كما أنه وفي هذه الفترة أيضاً قام بدراسة علوم أخرى كالطب، النجوم، والفراسة ليكون نافذاً في كلّ مجال يمكن أن يطرح أمامه (احمديان، ١٣٧٥: ٧١).

٥.٤ المرحلة الخامسة: النفي إلى بغداد

كان أصحاب رؤوس الأموال ورجال البلاط ممن لا يرضيهم تطبيق الشافعي للعدالة في ضيق منه، لذلك قاموا بتحريك الوالي، الذي قام بدوره بإرسال تقرير إلى هارون الرشيد ذاكراً فيه أنّ حزب العلويين بإمامة محمد بن ادريس وتسعة من أعضائه الناشطين، يستهدفون الحكم العباسي ويسعون للانقلاب عليه وإقامة حكم علوي تحت إمرة «عبد الله بن محض» (قواسمي، ١٤٢٣: ٧١). هنا قام هارون أيضاً بإصدار أمر عاجل إلى والي اليمن يأمر فيه بإلقاء القبض على الشافعي وإرساله إلى بغداد، وهو ما تحقق بالفعل حيث و بعد سفر طال شهراً من الزمن وصل الشافعي إلى بغداد عام ١٨٤، ليقوم بتبيين الحقيقة لهارون الذي أمر له بإقامة إجبارية في بغداد وأن يكون تحت المراقبة و بكفالة من محمد بن حسن.

بقي الشافعي مدة ٥ سنوات في بغداد وهي مدة كافية له ليتوجه إلى الاعتدال فيما بين تركيبة من الحنفية (أهل القياس والرأي) والمالكية (أهل الحديث). في هذه المدة كان الشافعي تابعاً للمذهب المالكي حين قام بكتابة كتاب الحجة أو البغدادي (كتاب الفقه الوحيد الذي كتبه قديماً والغير متوافر حالياً). في هذه البرهة أطلق العراقيون عليه لقب «ناصر الحديث» لسعيه الدؤوب نحوإ الحق مع مكتب أهل الحديث ومخالفة مكتب أهل الرأي. في عام ١٨٩ وبعد بلوغه سن ٣٩ عاد إلى مكة برتبة الاجتهاد (نحراوى، ١٤٠٨: ٤٠-٤١).

٦.٤ المرحلة السادسة: ابتداء حلقات تدريس الشافعي

في سن ٣٩ أقام الشافعي أول حلقة له للتدريس في المسجد الحرام، حيث كان يعود في اجتهاده إلى منابع هي: الكتاب، السنة، الإجماع، قول الصحابة، والقياس. فهو كان مخالفا لعرف واستحسان أبو حنيفة والمصالح المرسلة وسد الذريعة لدى المالكي أيضاً (الناجي، ١٤٢٨: ٢/ ١٨٥-٤٠٠). يمكن ذكر بعض من تلامذته في مكة: محمد بن ادريس ابو بكر، ابراهيم بن محمد بن شافع، ابن ابي الجارود، ابو بكر الحميدي (احمديان، ١٣٧٥: ١٢٢).

في عام ١٩٥عاد من جديد إلى مكة جاذباً من حوله وفي سنتين عدداً من التلامذة من أمثال: أحمد بن حنبل، اسحاق بن راهويه، الكرابيسي، ابوثور، الزعفراني، داود بن علي الظاهري، حارث النقال، احمد بن خالد، أحمد القطان، أحمد النهشلي، أحمد البغدادي. كما أنه قام بتأليف كتب هي:

إبطال الاستحسان، أحكام القرآن، اختلاف الحديث، جماع العلم والقياس، الردّ على محمد بن الحسن وسير الأوزاعي، اختلاف العراقيين (احمديان، ١٣٧٥: ١٢٦؛ النحراوي، ١٤٠٨: ٧٤) وفي عام ١٩٨ رجع إلى العراق مشتغلا بالتدريس. وفي عام ١٩٩ ذهب إلى مصر بصحبة تلميذيه ربيع بن سليمان وعبدالله الحميدي (المصدر نفسه: ٧٨).

٧.٤ المرحلة السابعة: مرحلة تشكّل المذهب الجديد في السنين الأربع الأخيرة من عمر الشافعي في مصر

عبد الله بن الحكم (الذي قام الشافعي بإملاء الموطّأ عليه في المدينة قبل ٢٠ سنة) كان أكثر المسرورين بقدوم الشافعي إلى مصر (المصدر نفسه: ١٤٠) حياة الشافعي في مصر كانت وفقاً للبرنامج التالي: حيث من أذان الصبح وحتى بزوغ الفجر حلقة لتفسير *القرآن*، ومن بزوغ الفجر وحتى طلوع الشمس حلقة لتعليم الحديث، ومن طلوع الشمس وحتى ما قبل الظهر حلقة لتعليم القواعد والفقه والتدقيق في المسائل الفقهية، ثم وحتى الظهر حلقة لتعليم قواعد العربية والعروض ومعاني الأشعار واللغات. وفي العصر كان يشتغل بتأليف الكتب (احمديان، ١٣٧٥:١٤٣).

لم يكن الإمام الشافعي يكتفي في آخر حياته في مصر بنقد كتاب ومذهب أستاذه الإمام مالك وأستاذ أستاذه الإمام أبو حنيفة، بل قام أيضاً بانتقاد مذهبه هو أيضاً.

٥. العوامل المؤثرة في تغيير وجهة نظر الإمام الشافعي

من المراحل السبع في سيرة الإمام الشافعي يمكن استخلاص الأسباب الرئيسة المؤثرة في التغيرات الظاهرة في آراء الإمام الشافعي كما يلي:

- الأسفار الكثيرة إلى المدن والدول المختلفة مثل مكة، المدينة، بغداد، الشام، الكوفة، اليمن، نجران ومصر ... التي أدّت إلى تعرّفه على ثقافات ونظم متفاوتة إلى حدّ بعيد.
- الإقامة لفترات طويلة في مدن تعتبر في ذلك الوقت من أهمّ المراكز العلميّة.
- التتلمذ على يدي أكثر من أستاذ معروف من أصحاب النظر وكبار العلماء في ذلك الزّمان.
- الالتقاء بوجهات مختلفة لمذاهب متعددة منها أهل الحديث، أهل الرأي ... الخ والعمل على مباحثتهم ومناظرتهم.
- التّميّز بالذكاء و الفطنة العاليتين وقوة الذاكرة والميل إلى الاستزادة من العلم لتوسيع دائرة الاطلاعات.
- الارتقاء في المكانة العلمية ــ الاجتماعية وحماية النّظام الحاكم آنذاك.
- إقامة حلقات تدريس متعددة في مدن متعددة، وتنشئة مجموعة متمكّنة من التّلاميذ.

بناء على ما رأيناه فإنه وخلال سنين عمر الإمام الشافعي الخمسين، كان هنالك عوامل كثيرة ساعدت في زيادة متواصلة وتدريجية لعلمه وقدرته على الاستنباط، مما يدلّ على أنّ تغيير نظرته وتبديل آرائه الفقهية أمر طبيعي ولا يمكن تحاشيه، كما يمكن ضرب مثال مشابه من زماننا حيث أن آية الله مكارم الشيرازي قد غيّر من فتواه فيما يتعلّق بسن اليأس لدى النّساء «رسالة توضيح المسائل».[٢]

٦. مراحل تشكّل المذهب الشافعي الثلاث

إضافة إلى التغييرات في ظروف حياة الإمام الشافعي وأثر ذلك على تشكّل الأفكار الفقهيّة و الأصولية لديه، يمكن كذلك البحث في مراحل تشكل المذهب أيضاً، فبتحليل مراحل تشكل المذهب الشافعي يتضح عدم إمكانية القبول بمذهبين معاً ونسبهما إليه. أبو زهرة و هم من أحد المحققين البارزين في مجال المذاهب الإسلامية يعتقد ضمن تحقيق حول المذهب الشافعي (١٤١٦: ١٢٨-١٣١) أنّ المذهب الشافعي قد تشكّل خلال فترات ثلاث: في

مكة وفي السفر الثاني إلى العراق وفي مصر. وهذا التصريح بحد ذاته يشير إلى وحدة في هذا المذهب، إلا أنه يعتقد بأن الشافعي قام بتأسيس مذهبين وأنه قام بالعدول عن الأول (المصدر نفسه: ٣٢٠-٣٢٢).

كان الإمام الشافعي وحتى عام ١٨٤ من أصحاب المالكي والمدافعين عن آرائه حيث لقّب بناصر الحديث لدفاعه عن فقه أهل المدينة في وجه أهل الرأي، إلا أنه وبعد سفره الأوّل إلى بغداد وبعد مجادلته لأهل الرأي ومناظرته معهم. توصل إلى نقد وتحقيق متّسم بالمزيد من الدقة. وفيما بعد ذلك أخذ بنيان تأسيس مذهبه بالتشكّل شيئاً فشيئاً، ليكتمل في ثلاث مراحل:

١.٦ المرحلة الأولى: مكة

خلال إقامته في مكة لثلاث سنوات قام الإمام الشافعي بجمع الكثير من الأحاديث، وكان يجد فيما بين بعضها تعارضاً مما يرغمه على ترجيح بعضها على بعض. لذا وفي هذه الفترة اهتمّ بالفرعيات أكثر من اهتمامه بالكليات، وقام بالتحقيق في الروايات من حيث السند والنسخ من قبل روايات أخرى، كما أنه أقام استنباطه على أساس من الروايات الثابتة والمحكمة،ثم دقق في الأدلة إلى جانب هذه الروايات، في هذه الفترة بعث عبد الرحمن بن مهدي برسالة إلى الشافعي يطلب منه فيها تأليف كتاب يدور حول مباحث أصول الفقه. لذا فقد كتب الشافعي «الرسالة» للمرة الأولى. وفي هذه الفترة أيضا أنشأ الشافعي تلامذة قاموا بنشر آراءه هذه لعدم اطلاعهم على غيرها و لعدم مرافقتهم له في أسفاره بعد ذلك.

٢.٦ المرحلة الثانية: السفر الثاني إلى بغداد

في عام ١٩٥ أقام الشافعي في بغداد، حيث كانت المرحلة الثانية من اجتهاده، التي قرر فيها خلط فقه أهل العراق مع أهل المدينة، والعمل على التحقيق في آراء مالك دون تعصب، لذا بدأ التحقيق في أراء الفقهاء في عصره والصحابة والتابعين، والترجيح فيما بينها طبقاً للأصول والمباني التي كانت لديه، ثم بحث في الاختلاف فيما بين الصحابة وسببه، كما طالع سيرة الواقدي والأوزاعي والآراء المختلفة، والأصول الحاكمة عليها، منتخباً أقرب

النظريات إلى آرائه الأصولية، مما جعله يكشف عن نظرية جديدة، إضافة إلى مناقشته للفروع مما أدّى إلى معرفة أفضل للأصول والقواعد الجديدة، كلّ ذلك جعله يخرج من بغداد وفي عينية نظرة جديدة.

٣.٦ المرحلة الثالثة: مصر

في عام ١٩٩ ذهب الإمام الشافعي إلى مصر قاضياً أربع سنوات جعلت آرائه أكثر نضوجاً. حيث أنه وبعد مشاهدته لمستوى التمدن والثقافة والآثار في مصر ونتيجة لتقدمه في العمر وأسفاره المتكررة واكتسابه التجارب الوفيرة، بدأ يعيد النظر فيحذف أو يضيف من المطالب الجديدة على «الرسالة»، كما أنه في الفقه أيضاً عدل عن بعض آرائه، فيما قام بالإفتاء في بعض المسائل التي لم يكن قد أفتى بها من قبل، ثم نقد بعض فتاواه، لذا فإنه وفي هذه المرحلة ارتقى بمذهبه المشتمل على آراء فقهية ــ أصولية واستنباط فقهي إلى التكامل.

النّتيجة هي أن أصول المذهب الشافعي في خلال المراحل الثلاثة كانت في حال من التغير و التحوّل. وهذا أمر طبيعي حيث أن الإنسان ومع مرور الوقت، وبسبب خضوعه للتعلم بين أيدي العديد من الأساتذة وسماعه لآراء متفاوتة يمكن أن تقع أفكاره وتوجهاته تحت التأثير، وذلك لا يعني أنه تبنّى عدداً مختلفاً من المذاهب في الوقت عينه، وبناء على ذلك فإن الامام الشافعي وفي كلّ مراحله العلمية قد بذل سعياً في الوصول إلى طريقة اجتهادية وتأسيس مذهب واحد فحسب.

٧. علل النظريات الفقهية الجديدة في نسخ وإبطال النظريات الفقهية القديمة

يجب الانتباه إلى أنّ الشخص إن كان يمتلك عدداً من الآراء المتفاوتة فإن ذلك الرأي يصبح معياراً وملاكاً للواقع بما هو متأخر وحادث، ولذا فحتى لو كانت التغييرات في الأقوال والنظريات بشكل أساس وكلي، تشفّ عن نسخ للأقوال القديمة وحصرها تحت عنوان القديم فإنّ ذلك لا ينفع، إذا كان الخلاف بين قولين كبيرا فإنه يمكن نسب كلا القولين إلى

صاحبهما، أما إذا كان الخلاف فقط في أجزاء خاصة وكانت تظهر وكأنها ازدادت تكاملا ونضوجا، فمن غير المقبول نسبهما إلى شخص ما. لذا فإنه في كل مرة يكون فيها لدى أحدهم رأيان حول مسألة واحدة، فإن الجميع سيأخذ عنه بشكل منطقي الرأي الأخير الذي توصل إليه، ولا يعودون ينسبون إليه رأيه الأول الذي انحاز عنه.

هنالك بعض الأسئلة المطروحة فيما يخصّ مسألة التدقيق في المذهب القديم والجديد لدى الشافعي، وهي كالآتي: هل تمّ إبطال آراء الشافعي القديمة أو مازالت سارية يؤخذ بها؟، وبعبارة أخرى لو واجهت مسألة تحتمل الإفتاء في المذهب الشافعي أي المذهبين ستتبع؟ القديم أم الجديد؟ وهل يمكن الالتزام بكلا القولين في ذات الوقت؟ أم أنه وبسبب التنافي والتضاد بينهما لا يمكن الأخذ بهما معاً؟ جواب هذه التساؤلات ممكن من خلال البحث في أقوال الشافعي القديمة.

إنّ الاختلاف في الأحكام المنسوبة إلى الإمام الشافعي يمكن تقسيمه إلى خمس أقسام (الرازى، ١٤٢٤: ٤٦؛ ابوزهره، ١٤١٦: ١٥٨-١٥٩):

القسم الأول: المسائل التي يذكرونها من خلال النقل والتخريج حيث يبدو الشافعي في مسألتين متشابهتين و في بابين مختلفين مرة يعطي جوابا بالثبوت ومرة بالنفي، و ينقل أصحابه الجواب من واحد لآخر ويقولون بأنه وبواسطة النقل والتخريج كلا القولين موجودين، والواقع أن هذا ليس قول الشافعي بل هو قول لأصحابه.

القسم الثاني: الشافعي يمتلك قولين أحدهما قديم قام ببيانه في بغداد و الآخر جديد في مصر، وعلاقتهما كعلاقة الناسخ بالمنسوخ، فالصحيح أن المجتهد حين يكتشف القول الصحيح، يتوجب عليه الأعراض عن رأيه السابق، فالعودة إلى الحق خير من البقاء على الباطل.

القسم الثالث: في كتابه الجديد أورد القولين، و كن فيما بعد قام بنفسه بالتعريف عن الرأي الصحيح أو المرجح.

القسم الرابع: في بعض المواقع يأتي الشافعي بكلا القولين المتضادين لكنه يتوقف بعد ذلك ولا يقوم بترجيح أي منهما، و هنا فقد أحصى الأصحاب ١٦ مورداً من الشبهات، والتي توقف عندها الشافعي دونما ترجيح مما دعى الأصحاب إلى وصفه بالورع والتقوى.

القسم الخامس: في بعض الأحيان يمتلك الشافعي رأيين أحدهما أثبته بالقياس والآخر عن طريق الأخبار والسنة، ثم قام بترجيح القول الموافق للسّنّة.

ومن ناحية أخرى فإنه يمكن تصور ثلاث أحوال لأقوال الشافعي القديمة، وهي حالات واضحة جلية وهي:

الحالة الأولى: الموارد التي جاءت في النصوص القديمة وأيضا في الجديدة إلا أنها جاءت بصورة مختلفة. وهنا فإنّ الإمام الشافعي تراجع عن أقواله الماضية، ويبدو أنّ القول القديم لا يمكن اعتباره بمثابة فتوى بل ولا يتوجب تطبيقه في المذهب الشافعي.

من هذا القبيل فإنّ المسائل التي يتفاوت حكمها بين القديم والجديد مجموعة في ١٠ أبواب (الطهارة، الصلاة، الزكاة، الصيام، البيع، الطلاق، العدد، الضمان ومسائل متفرقة) (الرستاقي، ١٣٨٦: ١٦٩-٥٥٢)، وهنا نشير إلى ثلاث منها في ذيل باب الطهارة:

١. الماء الذي يستعمل في التطهير ويتصف بأنه غير متغير، فبناء على القول القديم هو مطهر أما بحسب القول الجديد فهو غير مطهر، وكذلك الماء المستخدم في المستحبات كتجديد الوضوء والمستعمل في الاستنشاق والمضمضة، بحسب القول القديم طاهر أما مع القول الجديد غير طهور، وهذا الأخير هو ما استخرجه الأصحاب بناء على القياس ولا يعتبر قولا للشافعي؛
٢. إذا قام أحد بمسح دبر إنسان وفرج حيوان فإنه وبحسب المذهب القديم واستنادا إلى البراءة الأصلية لايبطل وضوءه، أما في المذهب الجديد فإن هذا العمل ناقض للوضوء؛
٣. في فاقد الطهورين في المذهب القديم تمّ نسب ٣ أقوال للشافعي (١. الصلاة في حالة الوجوب وعليه الإعادة، ٢. الصلاة محرمة ويجب الاعادة، ٣. الصلاة مستحبة وفي كلا الحالتين عليه الإعادة) وفي المذهب الجديد والمشهور قيل أن الصلاة واجبة عليه أن يقيم الصلاة في تلك الحال وإعادتها أو قضاؤها فيما بعد.

الحالة الثانية: الآراء الموجودة في القديم والتي لا يوجد نص يخالفها في الجديد، أي أنه لم تعارض أو تخالف في الجديد. يقول النووي: إنّ الأشخاص الذين يعتقدون بأنه ليس هنالك مذهب قديم قد عدل الشافعي عنه، يقصدون أنه ليس هنالك نصوص قديمة جاء ما يخالفها

في المذهب الجديد، وبناء على هذا الاعتقاد فإنّ القول القديم هو جزء من مذهب وعقيدة الشافعي وبالتالي فيجب الإفتاء طبقا لها، هنالك اختلافات في إحصاء هذه الآراء التي يمكن مشاهدتها، إلا أنه يمكن القول بأنّ هنالك حوالي ١٣ وحتى ٢٠ مسألة والتي تم في الإفتـــاء طبقا للأقوال القديمة.

بعض الفتاوى التي بنيت على أساس من أقوال الشافعي القديمة، والتي مازالت ملاكا في العمل قد أدرجت فيما يلي:

١. الماء الجاري الذي يصيبه التغيير من أثر نجاسة تلاقيه، يصبح نجساً؛
٢. الأذان واجب في قضاء الفريضة؛
٣. وقت صلاة المغرب هو الوقت الذي يمتد فيه الغروب إلى الشفق؛
٤. يُكره تقليم أظافر الميت؛
٥. يمكن فقط لولي أمر الميت قضاء صومه؛
٦. التثويب مستحب في أذان الصبح؛
٧. لا يشترط التباعد عن النجاسة في الماء الكثير؛
٨. يستحب قراءة سورة في الركعتين الأخيرتين؛
٩. يجوز الاستنجاء بالحجر فيما حول المخرج؛
١٠. لمس المحارم لاينقض الوضوء؛
١١. يفضل التعجيل بصلاة العشاء؛
١٢. يجوز للمنفرد أن ينوي بالاقتداء في وسط الصلاة؛
١٣. أكل جلود الميتة المدبوغة لايجوز؛
١٤. يجب اقامة الحد على من يطؤ امرأة من ملك يمين محرم؛
١٥. يجوز الاحلال من الاحرام بسبب المرض وما يشابهه؛
١٦. لا يعتبر النصاب في الزكاة؛
١٧. يستحب للمأموم أن يرفع صوته بقول آمين في صلاة الجهر؛

١٨. يستحب تحديد الخط فيما بين المصلّين بالعصا أو ماشابه ذلك؛

١٩. في حال امتناع أحد الشريكين عن بناء الجدار،فإنه يجبر على ذلك؛

٢٠. ضمان المهر في يد الزوج؛

الحالة الثالثة: بعض الأقوال القديمة هي واحدة مع الأقوال الجديدة، ولا تعارضها، وهي ما اتفق بأنها مذهب الشافعي وطبقا لها يكون الإفتاء.

إنّ ما يمكن التوصل إليه من خلال جمع النظريات المطروحة هو كالتالي: الحصول على الآراء في مذهب الشافعي أمر جلي و واضح، حيث أنه وفي كثير من المواضع هنالك رأي واحد فحسب، وهذا إما لأن أقوال الشافعي القديمة مشابهة للجديدة أو أنه تعرض لها لمرة واحدة فقط، وفي كلا الحالتين فإنه هنالك رأي واحد ومن الواضح أنّ الخوض في بحث عن القديم والحديث أمر خاطئ، وعلاوة على ما سبق، فإنه وفي كثير من المواضع لا تنسب الأقوال أبداً إلى الشافعي بل تكون نتيجة استنباط تلامذته القدماء، وهنا فمن الخطأ جداً إرجاع هذه الأقوال إلى الشافعي، خاصة وأنه وكما سيأتي لاحقاً فإن الإمام الشافعي قد أعرض عن آراءه القديمة، وبالنسبة للمواضع التي يكون فيها قولين متفاوتين للشافعي فإن التكليف هنا واضح وجليّ، حيث إنه من غير المفيد تكرار الألفاظ القديمة و الجديدة لاستنتاج الرأي. وذلك لأنه، أولاً: هذه المواضع قليلة جدا و نادرة، وثانياً: في أغلب المواضع يقوم هو بنفسه بترجيح أحد الرأيين، و ثالثاً: لا يغيب عن أحد أن القول الأهم والذي يمكن اعتباره الملاك الأقوى هو الأحدث، بغض النظر عن كونه قولا مبنيا على قديم أو حديث، أو مروياً في مصر أو العراق، حيث إنّ العقلاء في هذه المواقع يأخذون بالقول المتأخر وسيرتهم تحكي أنهم دائماً ما كانوا يحذفون القديم ويأخذون بالجديد. وكشاهد على ذلك قول أبو زهرة (أبوزهره، ١٤١٦: ١٥٨-١٥٩): «في المواضع التي ينسب فيها في فرع فقهي واحد قولين أو ثلاث إلى الإمام الشافعي، إن لم يكن قد ثبت رجوعه عن أحدها، فيجب اتخاذ (الأم) مِلاكا في ذلك، لأنه يتعلق بآخر اجتهاداته». وفي النتيجة وعلى كل حال فإن استخدام وتكرار الألفاظ القديمة و الجديدة أمر محظور وخاطئ.

٨. إعراض الإمام الشافعي عن أقواله القديمة

إضافة إلى كلّ ماسبق تبيانه من أسباب إعراض الإمام الشافعي عن أقواله القديمة فهنالك سبب وجيه وقوي يستدل المقال به.

الإمام الشافعي ووفقاً لأسناد معتبرة لدى الشافعيين قد صرح لتابعيه، وفي بيانات متعددة عن أعراضه عن أقواله القديمة، وأعلن في مواقف كثيرة عن عدم رضاه لنقلها (المصدر نفسه: ٣٢٠-٣٢٢). كان على الدوام ينقد آرائه وأقواله من خلال كتبه، وكان من السهل عليه عند اللزوم الاطاحة بآرائه القديمة وإبدالها بأخرى جديدة (الرازي، ١٤٢٤: ٧٠).[٣] وكشاهد على ذلك أنه يقول لتلميذه البويطي: «رغم أني بذلت أقصى جهدي في تأليف كتبي، إلا أني على يقين من أنّ فيها أخطاء كثيرة، فالله تعالى يقول في كتابه (النساء: ٨٢) «أفلا يتدبرون *القرآن* ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيراً». فإذاً أنتم تلامذتي وتباعي عليكم تناول آثاري وأفكاري وكتبي من هذا المنطلق، وفي أي مرة تجدون في كتبي مطلباً معارضاً لما في *القرآن* أو حديث الرّسول، فإني هنا أعلن عودتي و ندمي عنه، ولست براض أن ينقل باسمي» (احمديان، ١٣٧٥: ١٥٠-١٥٢).

نقطة أخرى يمكن ذكرها هنا: الشافعي لم يُلزم نفسه بهذه التغييرات فحسب، بل وأوصى أتباعه بها بإصرار: «في أيّ مرة تجدون فيها حديثاً صحيحاً لا غلط فيه، وكان هذا الحديث منافياً لأحد أحكامي الاجتهادية، فعليكم بالأخذ بالحديث، فحكم هذا الحديث هو مذهبي» (مدكور، ١٩٧٣: ٦٥٤).[٤] البعض قد استنتج مماسبق أنه: مبدأ الأقوال الجديدة ليست خاصة بالشافعي نفسه ولا بزمانه وعصره، بل في كلّ زمان وعصر، إذا وجد أحد ما حديثاً صحيحاً وبدون معارض ويكون منافياً لحكم من أحكام الشافعي، فعليه اعتبار الحديث الصحيح هو القول الجديد وبذلك يلغي الحكم القديم، وبناء على ذلك فإن مذهب الامام الشافعي الفقهي في حال من الحركة والترقي ليس في زمانه وحسب بل في مابعد وفاته أيضاً (المصدر نفسه).

يجدر هنا التوجه إلى أنّ ما يتمّ طرحه على أنه رأي الشافعي هو في الواقع الحكم الالهي. فهو فقيه وفي مقام استنباط الحكم الإلهي، ولذا فالالتزام بقولين قديم وجديد يعدّ

مخالفاً للعقل، وخاصة حين يقول صاحب القول بأنه غير راض عن عرض أقواله القديمة ولا يصفح عن من يقوم بذلك.

١.٨ استنتاج مما سبق

يمكن من خلال الاطلاع على آثار الكبار من علماء المذهب الشافعي، الكشف عن اتفاق ضمني مبني على نفي نسب المذهب المسمى (بالقديم) إلى الإمام الشافعي، فحين تصادفنا عبارات من قبيل (قال في القديم) و (قال في الجديد) في كتب الفقه الشافعية، يخطر للأذهان سؤال هو ما المضاف وما المتعلق بكلا القديم والجديد؟ ومن خلال الغوص أكثر في مطالعة ماسبق ذكره، يتّضح وجود اختلاف في الآراء فيما بين علماء الشافعية فيما يخص هذا المجال، البعض يؤمن بوجود اختلاف بين كلا القديم والجديد في المذهب الشافعي ويعتقدون بأن الشافعي هو المؤسس لهما.

وفرقة أخرى تظنّ بأنّ هنالك اختلافا فيما بين الفقه الشافعي القديم والجديد، البعض أيضا نسب كلا القديم والجديد إلى الشافعي، بينما أنكر الآخرون وبشكل كامل مثل هذا الانتساب. و في هذا الجزء من إيضاح وجهات النظر المختلفة بالتّفصيل يستنتج وجود إجماع ضمني على نفي المذهب الشافعي القديم.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

٩. النتائج

خلال جمع المباحث السابقة، نحصل على أربع نقاط وهي:

١. بناء على مايمكن استنتاجه من نظريات الفرق الخمس فيما يخص التدقيق والبحث في مسألة القديم و الجديد، قد توصلنا إلى: أولا وجود المذهب القديم الذي تم تأسيسه وتوسعته من خلال الامام الاشافعي لم يثبت. وثانياً: لو فرضنا أنه قد ثبت، فإنّ نسخه من خلال الإمام الشافعي أمر حدث مصادفة، ولذا فإنّ حدوث المذهب الشافعي ليس مصادفة فحسب بل أنّ هنالك إجماع ضمني على بطلانه؛

٢. المذهب الشافعي كان وخلال مراحله الثلاث في طور التشكل و التغيير، فطبيعي أنّ الإنسان يقع تحت تأثير عوامل مختلفة، وتتغير وجهات نظره وهذا لا يعني بأنه يمتلك قولين أو عددا من المذاهب في وقت واحد، لذا فإنّ الإمام الشافعي وخلال مراحله العلمية كلها، قد سعى واجتهد للوصول إلى طريقته الاجتهادية التي يمكن لها أن تلاقي استحسانه، وقام بتأسيس مذهب واحد فقط؛

٣. الوصول إلى وجهة نظر المذهب الشافعي أمر ميسر حيث أنه وفي أغلب المواضع يحمل رأياً واحداً، فيما ينحصر القولين المنسوبين إلى الشافعي ضمن مواضع نادرة، فإما أن يكون القول القديم مما أعرض هو عنه، أو أن يكون حصيلة اجتهاد تلامذته القدماء والتي لا علاقة لها بمذهب الشافعي، فقول العقلاء في مثل هذه الحالات هو نسخ القديم والأخذ بالجديد؛

٤. من خلال التوجه إلى أن الإمام الشافعي هو في مقام بيان الحكم الالهي، وهو مؤمن بذلك فإنه وفي كثير من المرات قد أشار إلى إعراضه عن أقواله القديمة.

من خلال ما سبق أعلاه من استدلال وتمحيص، فإنه لا يمكن فحسب إنكار وجود مذهبين لدى الشافعي، إلا أنه من غير المقبول أيضاً وجود قولين يمكن الاستناد اليهما. رغم أن أمر وجود قولين شيء بديهي ولا يمكن إنكاره، ولا إنكار منزلة هذين القولين وإعراض صاحبهما عن القديم بشكل صريح، فهل يكون نقل القول القديم بمثابة إهانة لصاحبه؟! لعل الجواب يكون نعم، فكما يقول أبوزهرة نُقل القول القديم كان بسبب عدم اطلاع التلامذة القدماء على بيانات الشافعي الجديدة، أما الآن وقد صار جلياً أمام الجميع إعراض الشافعي عن قوله القديم و عدم رضاه عن نقله، فهل ما زال نقل القول القديم أمراً صحيحاً؟! ألم يئن الأوان بعد لاعادة النظر في نقل الأقوال القديمة وحذفها من الكتب؟ هل يمكن اتباع الإمام دون العمل بوصيته؟! ليس هنالك من دليل مقنع لإعادة استخدام الأقوال القديمة والجديدة في وقت واحد ومعاً، و على كل ذو مذهب شافعي النهوض والعمل على مواجهة هذا الأمر. وطبعاً إن كان القول القديم قد ثبت اعتباره وصحته، فإنه ليس قولا قديما بعد الآن رغم أنه تم تبيينه في زمن سابق، لأنه وعلى أي حال، جزء من

المذهب الشافعي وموافق لأصول ومباني الإمام الشافعي ومقبول، و لذا فإن كان علمـــاء المذهب الشافعي في أحد المواضع لا يستحسنون القول الجديد و يميلون إلى القـــديم، وإن كان ذلك طبقاً لرواية صحيحة، والإمام الشافعي نفسه قد رأى ذلك أمراً لازمـــاً طبـــق معايير محددة، فإن هذا القديم يصير جديداً، ولكن إذا كان بناء على اجتهاد لأحد تلامذته فإنه لن يكون منسوباً إلى مذهب الشافعي بل و ربما يكون مبنياً على مذهب آخر باســـم ذلك التلميذ، فإطلاق عنوان القديم في منابع الشافعي° خطأ ولاطائل منه.

أي أن ما يمكن أن يتبادر إلى الأذهان من عبارات (المـــذهب القـــديم) و (المـــذهب الجديد)، هو أن كلا المذهبين هما في نفس المستوى لدى الشافعي، إلا أن الحقيقـــة غـــير ذلك، لأنّ:

أولاً: القديم ليس منسوباً للشافعي بل لتلاميذه؛

ثانياً: إن كان منسوباً إلى الشافعي فقد قام بالإعراض عنه؛

ثالثاً: الامام الشافعي غير راضٍ عن نسبها إليه؛

رابعاً: هذه الحالة لم تحدث في أي مذهب أو شخص آخر، رغم أنه لايمكن إنكـــار أن تغيير العقيدة وتحويلها قد تكرر ـــ فيما عدا المعصوم ـــ لدى آخرين أيضاً.

الهوامش

١. «قُلْتُ لأَحْمَدَ: فَمَا تَرَى فِي كُتُبِ الشَّافِعِيِّ الَّتِي عِنْدَ الْعِرَاقِيِّينَ، أَحَبُّ إِلَيْـــكَ؟ أَوِ الَّتِـــي بِمِصْرَ؟ قَالَ: عَلَيْكَ بِالْكُتُبِ الَّتِي وَضَعَهَا بِمِصْرَ، فَإِنَّهُ وَضَعَ هَذِهِ الْكُتُبِ بِـــالْعِرَاقِ، وَلَـــمْ يُحْكِمْهَا، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مِصْرَ، فَأَحْكَمَ تِلْكَ».

٢. ← رسالة آية الله مكارم العملية.

٣. يَقُولُ: «كُلُّ حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ قَوْلِي، وَإِنْ لَمْ تَسْمَعُوهُ مِنِّي».

أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْبُسْتِيُّ نَزِيلُ مَكَّةَ فِيمَا كَتَبَـــهُ إِلَيَّ، قَالَ: قَالَ الْحُسَيْنُ، قَالَ لَنَا الشَّافِعِيُّ: «إِنْ أَصَبْتُمُ الْحُجَّةَ فِـــي الطَّرِيـــقِ مَطْرُوحَـــةً، فَاحْكُوهَا عَنِّي، فَإِنِّي قَائِلٌ بِهَا».

أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ، قَالَ: قَالَ أَبِي: قَالَ لَنَا الشَّافِعِيُّ: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِالْحَدِيثِ وَالرِّجَالِ مِنِّي، فَإِذَا كَانَ الْحَدِيثُ صَحِيحًا فَأَعْلِمُونِي، كُوفِيًّا كَانَ، أَوْ بَصْرِيًّا، أَوْ شَامِيًّا، حَتَّى أَذْهَبَ إِلَيْهِ، إِذَا كَانَ صَحِيحًا».

٤. «إذا صحّ الحديث فهو مذهبى وفى روايه إذا رأيتم كلامى يخالف الحديث فاعلموا بالحديث و اضربوا بكلامى الحائط».

٥. كما في كتب (المهذب) للشيرازي، (الوجيز) للغزالي، (فتح العزيز) و (المحرر) للرافعي، (حلية العلماء) للشاشي، (المجموع) و (المنهاج) للنووي، وعبارات (قال في القديم) و (قال في الجديد) التي وردت بشكل عام في المنابع القديمة، كتب البوطي، المزني وروايات حرمله ويونس بن عبد الأعلى والتي لايوجد أثر لها حالياً.

المصادر

أبوزهره، محمد (١٤١٦). *الشافعى حياته و عصره ــ آراؤه وفقهه*، القاهره: دارالفكر العربى.

احمديان، عبدالله (١٣٧٥). *تجزئة وتحليل حياة الامام الشافعي*، طهران: نشر احسان.

باكشي، أحمد، عليخانى، على أكبر و زملائه (١٣٩٠). *الشافعي الفكر السياسي لدى المفكرين المسلمين*، ج ١، طهران: كلية المطالعات الثقافية والاجتماعية.

توكلي، محمد رؤوف (١٣٨٤). *أئمة السنة والجماعة الأربع*، طهران: توكلي.

الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (١٤٢٨). *نهاية المطلب في دراية المذهب*، تحقيق عبد العظيم محمود الدّيب، د.ب: دار المنهاج.

الحافظ البيهقى، أحمد بن الحسين (١٣٩٠). *مناقب الشافعى*، ج ١، قاهره: دار التراث.

الخطيب الشربينى، شيخ شمس الدين محمد بن محمد (١٤١٥). *مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج*، ج ١، بيروت: دار الكتب العلمية.

الرازي ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي (١٤٢٤). *آداب الشافعي ومناقبه*، المحقق عبد الغني عبد الخالق، بيروت: دار الكتب العلمية.

الرستاقي، الدكتور محمد سميعى سيد عبدالرحمن (١٣٨٦). *القديم و الجديد منأاقوال الإمام الشافعي*، طهران: إحسان.

الشاشي، أبوبكر (١٩٨٠). *المدخل إلى مذهب الامام الشافعي*، المحقق ياسين أحمد إبراهيم درادكة، بيروت/ عمان: مؤسسة الرسالة/ دار الأرقم.

الشيرازي أبي اسحاق (۱٤۲۲). *المهذب فی فقه الشافعي*، المحقق محمد الزحيلی، ج ۱، بيروت: الـــدار الشاميه.

صالحي، علي آغا (د.ت). *الإمام الشافعي وتلامذته مكتب بغداد و مصر*، طهران: إحسان.

غنايم، محمد نبيل (۱٤۱۲). *القديم والجديد فی المذهب الشافعي*، نشر كلية دارالعلوم (جامعة القـــاهرة)، رقم ۱۳.

قلعه جی، أ.د. محمد روّاس (۱٤۲۱). *الموسوعه الفقهيه الميسره*، ج ۲، بيروت: دارالنفائس.

القواسمي، أكرم يوسف عمر (۱٤۲۳). *المدخل إلى مذهب الإمام الشافعی*، الأردن: دارالنفائس.

مدكور، محمد سلام (۱۹۷۳). *مناهج الاجتهاد فی الإسلام فی الأحكام الفقهية و العقائدية*، كويـــت: مطبوعات جامعه الكويت.

المنوفي المصري الانصاري، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزه ابن شـــهاب الـــدين الرملـــي (۱٤۱٤). *نهايه المحتاج الى شرح المنهاج*، ج ۱، بيروت: دار الكتب العلمية.

الناجي، لمين (۱٤۲۸). *القديم و الجديد فی فقه الشافعي*، ج ۱، سعوديه ـــ القاهره: دار ابن القيم ودار ابن عفان.

الناجي، لمين (۱٤۲۸). *القديم و الجديد فی فقه الشافعي*، ج ۲، سعوديه ـــ القاهره: دار ابن القيم ودار ابن عفان.

نحراوي عبدالسلام، أحمد (۱٤۰۸). *الإمام الشافعي فی مذهبيه القديم و الجديد*، اندونسيا: د.ن.

نحراوی عبدالسلام، أحمد (۱٤۰۸). *الإمام الشافعی فی مذهبيه القديم والجديد*، اندونزی: د.ن.

النووي، أبی زكريا محيی الدين بن شرف (د.ت). *المجموع (شرح المهذب)*، د.ب: دارالفكر.

النووی، أبی زكريا محيی الدين بن شرف (بلازمن). *المجموع (شرح المهذب)*، ج ۱، د.ب: دارالفكر.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی